التقادم والتجديد

بحث في فقه التقادم وضرورة التجديد

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأزواجه وأصحابه الطيّبين الطاهرين، ومن تبعه بإحسان.

وبعد ففي هذه العجالة سنستكشف معا كيفيّة تقادم الأمور والمفاهيم، لتبتعد عن حقيقتها وأصلها الذي بدأت عليه، ومدى الضرورة والحاجة إلى التجديد، وذلك لإرجاعها إلى لبابها وأصلها، وإزاحة العراقيل التي تراكمت في طريقها فزادت من جمودها!

إلّا أنّ هذا البحث لا يتضمّن "أدوات التجديد ومهاراته" التي يحتاجها المجدّد، من أمثال "التفكير التحقيقي" و"التفكير التجريدي" والتفكير التجديدي و"التفكير الإيبيستيمولوجي" وما إليها من مفاهيم مُعِينة على مهمّة التجديد الرشيد!

وسيكون ذلك بإذن الله عز وجل في كتاب خاصّ، وإن كنّا قد أشرنا إلى بعض من تلك الأدوات والمهارات بشكل مختصر في كتاب المقدّمة وهو قيد التأليف بعنوان "مقدمة في التفكير والتحقيق والتجديد والابتكار والنهضة والغباء – عبر العقل والقل والنفس".

وقد كان أصل هذا البحث فصلًا من مقدّمات كتابي الذي لا يزال مخطوطا بعنوان: "الفتح في التفكير اللغوي"، وكان قد اعتمد في "مؤتمر الوارث" العالمي عن التجديد برعاية مفتي الديار الهندية، لمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، من عام 2020, ولكن حال بيني وبين إلقائه أسباب خاصة. كما أنّه ألقي في المؤتمر الدولي الرابع للدراسات اللغوية الذي أقامته جامعة المدينة العالمية بالتعاون مع منصة أريد للعلماء والباحثين.

وكتاب الفتح هذا نفسه كانت مؤسسة "الإسلام اليوم" السعودية قد قالت في تحكيمه قبل حوالي عقدين من الزمن "إن هذا الكتاب فتح عظيم لتحريك الجمود الفكري واللغوي على الساحة العربيّة"!

قصة الغبار يعلو القصر والتآكل يصيب جدرانه:

قضت سنة الله عز وجل في الكون والإنسان أن يتقادم الزمن على المفاهيم، فيعلوها الغبار فتتعطل عن تأثيرها ووظائفها، فتحتاج من يمسح ذلك الغبار، ويجدد البنيان، ليعيد إليه ألقه الذي كان، وحقيقته التي بدأ عليها. وهذه أهم الأسباب التي تأتي بالغبار فتبطئ السير:

1-تدرج تراكم الغبار وعدم الشعور بالتالي بوجود خلل أو حاجة للتغيير:

"فالناس على هذا الهدي من قرون تطاولت... والشيء في نفسه صحيح... وهو نتاج أئمة أعلام ... وقد تناقلوا هذا العلم حتى وصل إلينا... وهم لم يبتدعوا ما فيه... وقد أحرقوا علومهم تلك بما لا مزيد عليه بطبيعة الحال" ... هذا هو لسان الحال!

وهكذا يغْفل عن حقائق مؤثرة، منها أن الخلل قد لا يكون بالضرورة في وجود شيء خاطئ من حيث هو، بل قد يكون متمثّلاً في اتباع الصحيح ولكن بتضييع ما هو أولى، أو باتّباع طرائق في تبليغ العلم جمودا عليها حتى بعد ظهور ما هو أبلغ أثرا منها، أو بتنفير ضعاف الهمة، أو بمخاطبة الجميع بلسان واحد ومقاربة واحدة، أو بتضييع الأولويات وخاصّة إذا برزت الضروريّات...إلخ؟

لقد تعرض كثير من العلوم والمفاهيم للتبدل والتغير على نحو تدريجي تعودت عليه الأذهان، بل إنها لم تلاحظ هذه التغيرات الصغيرة لبقائها ضمن المنظومة العامة لها! وإذا كان متديّنون لا يشعرون بما يصيب دينهم من تغيّر لأنّه تدريجي، فكيف بالشعور بأمور العلوم!؟

2-نسيان الغايات الأصلية وتحول الوسائل إلى غايات:

"الغفلة عن المقاصد":

وقد يكون هذا أكبر الأسباب التي ترى في أكثر الحقول التي علاها الغبار ويلزمها التجديد، فقد يضع قوم غاية لهم نبيلة، ثم يجتهدون في الوسائل، ويزداد جمالها بخلع أردية التقعيد والتأصيل عليها، فتصبح بحد ذاتها علوماً مؤسِّسة، لها أهلها واحترامها التخصصي، وهكذا وبالنظر إلى مدى أهميتها بالنسبة إلى الغايات الأصلية النبيلة تبدأ هذه الوسائل باكتساب قدسية الهدف نفسها.

وتبقى هذه الصورة جميلة ومطلوبة مادامت المفاهيم نيّرة واضحة ولكل مسمّى اسمه الذي يناسبه، لا يقصر عنه ولا يزيد فيه، ولكن الخلل يظهر عندما ننسى أن الوسائل تبقى وسائل وإن اكتسبت حكم المقاصد! ذلك أن هذا النسيان يؤدي إلى إهمال وسائل جديدة قد تنافس القديمة منها، أو قد يؤدي إلى إهمال الشكل الجديد للوسيلة نفسها لمنافسته الشكل القديم الذي ارتبط بالغاية، ولو كان هذا الشكل الجديد ما هو إلا تخصيص لبعض جوانب القديم! ولو أنّه بقي لكل شيء مكانته التي تناسبه ومفهومه الحقيقي لرأينا أن الوسائل الجديدة أو الأشكال الجديدة كان يجب هي بدورها – من باب المحاججة والتنزّل – أن تكتسب قدسية ذلك الهدف. وأكثر هذا الإهمال للجديد يعود إلى "الإلف النفسي" للقديم أكثر منه إلى "النظر العقلي"!؟ كما أنّ للتقديس الذي ما أنزل الله به من سلطان دورا كبيرا في ذلك! إلى الدرجة التي يقول فيها العلامة البوطي رحمه الله إنّ السلف في قرونهم الثلاثة الأولى قد تطوّروا أكثر ممّا تطوّر من بعدهم في عصورهم كلّها!

3-الأحكام العامة والقصور عن التفصيل والتحقيق:

يميل الذهن إلى التعميم بعد ملاحظة صفات مشتركة في مجموعة من الأمور، حيث يوفر ذلك له القانون الذي بموجبه يحكم على ما يستجد له من القضايا، دون تجشّم عناء البحث في التفاصيل، وهذا باب كبير أصلا من أبواب التطوّر والتحسين.

وليس بالضرورة أن يكون الأمر صوابًا من خطأ، إذ قد يكون الخلل في أن الفكر عندما تأخذ فيه المسائل أحكاماً عامة لا يكون ربما قد أحاط بأبعادها كافة، ولا مدركاً لتفاصيلها التي قد يظهر بعض منها بعد حين، أو يجب إظهارها عندما تدعو الحاجة بتغير الظروف والأحوال، أو باتخاذ المسألة شكلاً خاصّاً عند قوم ما، في زمن ما. خاصة إذا طالت الآماد على الأحكام العامة وصارت كالحقائق التي انتهى البحث فيها.

خذ مثلاً وضع دارس العربية مع اللغة فقد يأتي زمان – وقد أتى – ينتبه فيه أناس إلى أن هدفهم من دراسة العربية لا يزيد عن التفاعل مع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وكتب الصالحين، فهم بهذا في الحقيقة يقتصرون على "تلقي" اللغة، أي ما يسّمونه باللغة المنفعلة **passive language**، وهذا الاقتصار – كما سترى إن شاء الله تعالى في كتاب "الفتح في التفكير اللغوي" – يغير ليس فقط منهاج التدريس بطريقة عجيبة كمّا وكيفًا! بل وحتى الحكم العام المعروف عن أهمية الإعراب! بل إن هذا الحكم العام كما سترى بالتفصيل إن شاء الله لا ينطبق على الإعراب كعلم حتى للمتكلم! فمنه ما هو ضروري، ومنه ما لا ينفع بل ويضرُّ في ضوء فقه الأولويات والموازنات.

لقد كان يمر على الأئمة عصور وهم يتداولون الآراء، ولم يكن غريباً أو ممنوعاً أن يأتي بعدهم من يجدد النظر، فيفصّل في المسائل، فيفصّل في الأحكام على قدر ما يتبيّن له من

تفاصيل، أو يأتي من أحوال تستدعي ذلك التفصيل أو تنبّه عليه، وكل ذلك مقبول محترم مادام يحترم قواعد البحث العلمي المجرد، لا مجرد آراء بل أهواء لا تأخذ شرعيتها وصحتها إلا من لفظ مبهرج معسول كلفظ المعاصرة مثلاً.

4- عقليّة التخريج والتأسيس والتفريع والقياس

إنّ تقعيد القواعد كما رأينا وكما هو معلوم ضرورة في كل حقل، إلّا أنّ ثمة خللا قد ينتج بطرق وممارسات منها:

أ. الانشغال بالفروع عن الأصول وتفريع الفروع على الفروع:

فالأصل الذي يُخرَّج الفرع عليه تجتمع فيه جميع الحيثيّات والاعتبارات والصفات، بينما لا يكون الفرع بالضرورة محقّقا لجميع تلك الخصائص، وتبقى العلاقةُ بينهما صحيحة، ووجودُ الفرع طبيعيّا ولو بحيثيّة واحدة تخريجا على الأصل، والصورة واضحة.

أمّا عندما تضعف القدرة على تخريج الأمور المستجدّة على الأصول (أي الكتاب والسنّة مباشرة مثلا في الفقهيّات، كما حدث لدى المجتهدين ضمن المذاهب الفقهية، فيضطرّون إلى تخريج النوازل الجديدة على أصول المذهب وقواعده، وفي ضعف أشدّ على فروع فتاوى المذهب)، فعندها يبدأ القياس على الفرع الماثل بشخصه عمليا أمامهم، بتجريد أضعف من الحالة الأولى في التفريع عن الأصل، ولأنّ الفرع المشخّص بالمثال لا يملك خصائص الأصل المجرّد كلّها، فإنّ التفريع عليه قد يحمل بعض درجات الخطأ؟

ب. انحباس العقل في منطق العلم بأصوله وتأسيساته ومصطلحاته!

ونبدأ بهذا المثال من علم تجريبي:

يقول الفيزيائي الشهير فريتيوف كابرا في مقالته: معايير التفكير المنظوماتي (المنظومي)، معبّرا عن تغيّر "منطق العلوم": (كما في التحوّل من فيزياء نيوتن إلى فيزياء الكمّ مثلا، والتي تغاير قوانينُها قوانينَ الأولى!) "غير أن أسس المعرفة في العلم قد تكسرت، أو انتقلت على الأقل عدة مرات، وقد علّق العلماء مراراً على هذا الأمر. فكلما حصلت ثورات علمية كبرى ساد الشعور بأن أسس العلم كانت تتحرك.

هكذا كتب ديكارت في كتيِّبه الشهير: "مقالة في الطريقة" حول علوم زمانه: "اعتبرتُ أنه ما من شيء متين يمكن أن يبنى على مثل هذه الأسس المتزحزحة."! وبعد 300 سنة كتب أينشتاين في سيرته الذاتية "لكأن الأرض قد سُحِبت من تحت المرء، بلا أي أساس راسخ يمكن أن يقع عليه النظر في أي مكان، كان يمكن للمرء أن يبني عليه"! تعليقا على تطور نظرية الكوانتوم!

فهنا يتلفّظ هؤلاء العلماء الكبار بكلمات تعبّر عن صدماتهم من هذا الذي ظلّوا يلاحظونه من التغيّر في أسس العلم التجريبي نفسه! والأمر في الحقيقة لا يستدعي هذه العبارات ولا ما تصدر عنه من طريقة تفكير! وقد يتعجّب القارئ من تبسيطنا للأمر إلى هذه الدرجة التي تظهر هؤلاء الأساطين بهذا الشكل! واختصارا للأمر فلن نورد هنا الأمر بالشكل المنهجي الذي ذكرناه في كتاب المقدّمة الآنف الذكر: "مقدمة في التفكير والتحقيق والتجديد..." وما وفّقنا إليه الكريم الوهّاب من مصطلح مبتكر هو "التوارد على وجود واحد"! قياسا

على "التوارد على محلّ بحث واحد" (أي توحيد الموضوع الذي يتحدّث عنه المتحاوران) والذي يستعمله علماء الحوار، بل سنقتصر على كلام ولدي الأصغر!

فقد كنت أشرح هذا المفهوم لولدي هذا، والذي تخرّج لتوّه من الثانوية العامّة، وهو عاشق للفيزياء ويقرأ كثيرا فيها، فقال لي: "نعم يا أبي، حتى أنا كنت أتعجّب من عبارات هؤلاء العلماء! لأنّ العلم غير متناقض – ويقصد الحقائق – وما يقارنون بينها هي سياقات مختلقة – ويقصد وجودات مختلفة –!!

فاكتشاف قوانين جديدة (فيزياء الكمّ أو الكوانتوم) تخالف قوانين سابقة مستقرّة قد انبنت عليها حضارة مادية (فيزياء الميكانيك لنيوتن) أو فلنقل إنّ اكتشاف "منطق" علمي جديد يخالف المنطق القديم، والذي بنيت على أساسه صناعات واختراعات ثابتة، يجب ألّا يعبّر عنه بالنقض ولا المخالفة التي قد يظنّها البعض دافعة للشكّ والحيرة! ذلك لأنّ هذا من "خلاف التنوّع لا خلاف التضادّ"!

وهكذا فتلك العبارات الحائرة إنّما هي انعكاس عن انحباس العقل في المنطق الصارم للعلم، بحيث لا يتصوّر أصحابها وجود منطق مغاير لوجودٍ مغايرٍ في الماهيّة، كالتغاير بين العالم الكبير (الذي تحكمه فيزياء نيوتن) والعالم الأصغر (الذرّي الذي تحكمه فيزياء الكمّ)! وهؤلاء معذورون جدا لأنّ منطقهم ذاك قد تأسّس أصلا على حقائق ماديّة ملموسة، بل وقوانين وضعوها بأنفسهم من ممارسات تجريبيّة عاينوها!

بل إنّ ما ذكرناه – في مواضع عديدة – من انصراف أذهان كثير من العلماء إلى الاجتهاد العلمي (الضيّق) عند ذكر التجديد (الواسع) إنما يرجع إلى أثر منطق العلم هذا!

وسيأتي بإذن الله في نهاية هذا البحث مثال ساطع معبّر بشكل جليّ عن أثر هذا المفهوم في العقليّة النحويّة بالذات.

ج. جمود العقل في منطق الذهن! أي في القوالب المنطقية!

يشكّل منطق الذهن أي ما يتضمّنه علم المنطق من الاستدلال: استقراءً واستنباطًا حجرَ الزاوية في البنيان التفكيري لأيّ إنسان. ذلك أنّ المنطق هو علم الاستلزام، ويمكن التعبير عن هذا الاستلزام بالكلمة العامّيّة "معناتو"! وعلى قدر تواتر هذه الكلمة في حياة الناس تعرف مدى حضور الإجراءات المنطقيّة في تفكيرهم!

غير أنّ الأمر قد يتجاوز حدوده، إذ يصبح المفرط في ممارسة هذه الإجراءات أو القوالب المنطقيّة أسيرا لشكليّاتها! تماما كما يصبح المأخوذ بالألفاظ أسيرا لأشكالها، غافلا عن المعاني المرادة بها (المقاصد)!؟

وعادة ما يتعاضد الأمران معًا: الجمود اللفظي والجمود المنطقي، في التسبّب بهذا الخلل والجمود. ويمكن ضرب المثال الصغير التالي:

أنت طبيب، وما تدعو إليه من التجديد لغويّ، ولأنّه لا بدّ من احترام التخصّص وأنّ "كلّ من تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب"، إذن فعليك الاهتمام بخاصّة علمك وترك هذا الشأن لأهله من علماء اللغة!

أو هذا المثال الطبي: "الجلديّة من الطب، فعلى طبيب الجلد قبل البدء باختصاصه دراسة الطب العام، ولأنّ الطب العام كذلك مبني على العلوم الأساسية كعلم النسج البشرية، وعلم وظائف الأعضاء... إذن فيجب المرور بهذه القنوات والبناء على هذه الأساسات حتى يتخرّج الطبيب الناجح!

وكل هذه "اللزومات" متوهّمة! وكل هذه "التأسيسات" مطلقة! ولا تصمد أمام التحقيق والتفصيل، خاصّة عند النظر لواقع حاجة المجتمعات!

وهذه الأمثلة هي أصلا في التطبيق الصحيح ل "الإجراء المنطقي"، فما بالكم إذا جئنا إلى التطبيق الخاطئ!؟

وهنا في هذا المثال يتبيّن أثر الألفاظ كذلك في التطبيق الخاطئ أصلا للقاعدة المنطقية: "كل الطيور لها ساقان، وكل الأطفال لهم ساقان، فإذن كلّ الأطفال طيور"! وذلك أنّ الألفاظ هنا مشابهة لتلك التي في الحالة المنطقية الصحيحة: "كل ألف هو باء وكل باء هو جيم، فإذن كل ألف هو جيم"!

هذا المثال الذي يقول عنه مؤلف كتاب "الطريق إلى التفكير المنطقي" إنّ أكثر استدلال الناس يتمّ عبر آليات مشابهة وهم لا يشعرون! بشكل يذكّرنا ببعض الجوانب التي على أساسها قال الإمام الغزالي رضي الله عنه: "إنّ الإنسان منساق بطبعه إلى الأوهام"!

والمعذرة من الإطناب في هذا الجانب بشكل غير متناسب مع مجمل البحث، ولكن لأنّ هذا السبب ربما من أهمّ الأسباب المعيقة للتجديد!

5-صعوبة التغيير والتجديد من الناحية الذهنية:

فالرجوعُ بالشيء إلى عهده الأول و تحقيقُ مقاصده يتطلب الكثير جدا من الجهد والتفكير والبحث، بدءاً بمحاولةِ تبيّنِ تلك المقاصد من جديد، بعد اختلاطها بغيرها، أو نسيانها إلى حد ما، ومروراً بالتشخيص الدقيق للحالة الراهنة للشيء، ومدى انحرافها أو قصورها عن العهد الأول، وضرورات الوضع الحالي، والموازنة بينها وبين الرورات الأخرى، وانتهاءً بإتقان القواعد الكلية التي تستطيع تبينَ الأصول، وإرجاعَ الفروع إليها، وتشكيلَ سلّم

للأولويات، وما يتطلبه كل ذلك من فهم كبير للواقع المعاش وناسه، وطرائقِ تفكيرهم، وما يحقق فيهم فقهَ التبشير، وفهمَ حاجاتهم المتغيرة ،بالإضافة إلى فهمٍ صحيح لطبيعة المعارضة المحتملة، والقدرةِ على المحاورة الهادئة معها، وما في كل ذلك من الجهد الكبير الذي تقتضيه طبيعة الحوار بين البشر، وآفاته الفكرية والنفسية.

هذا كلّه بشكل عامّ، فضلا عن الصعوبات الخاصّة التي ذكرناها آنفا، والتي يمليها انحباس العقل في المصطلحات والإجراءات التفكيرية والمنطقية، فضلا عن الانحباس الأخصّ في منطق العلم والتخصّص!

6-التخصص الدقيق:

إن التخصص الدقيق – على أهميته وضرورته للتطوير والتحسين في مجالات كثيرة – قد يصبح عائقاً أمام التجديد أحياناً ولذلك أسباب منها:

1-السبب النفسي:

إذ قد يستكثر المتخصص الحائز على الدرجات العلمية على من هو دونه في علمه ومنصبه أن يأتي بتجديد، أو اكتشاف قصر هو وأمثاله عنه! خاصة وأن التجديد كثيراً ما يتعلق بأسلوب تبليغ العلم لا التمكن منه من حيث هو، أو يتعلّق بالقدرة على تحريك المشهد العلمي والاجتماعي! فيكون من خالط الناس وتعرّف على حاجاتهم وأولوياتهم، وطرائق تفكيرهم، وبواطن نفوسهم، أقدر على التبليغ والتعليم والتجديد ممن حبس نفسه في أبراج

تخصصه! والتي لن تعطيه جاهه العلمي والاجتماعي إلا بمحافظته عليها، فهي عنوان تميّزه في الوقت الذي تصبح فيه هذه الأبراج نفسها حاجزاً له عن الناس والتأثير فيهم.

2-السبب العلمي:

ولعل المثال الطبي الآتي خير معبّر عن هذا السبب، فكثيراً ما يحدث أن مريضاً ما تتعدد فيه الأمراض الباطنية كالسكري ومرض القلب والسرطان مثلاً، فإذا ما عرض على مجموعة من المختصّين، فإنك قد ترى مع ذلك وجود ثغرات في المحصلة النهائية لعلاج المريض، قد لا ينتبه لها ولا يعيرها الأهمية اللازمة إلا طبيب آخر مختص كذلك ولكن اختصاصه أعم من اختصاصات زملائه، وهو الطب الباطني مثلاً، والذي يجمع تلك الفروع تحت مظلته، فإذا لم يكن لدى هؤلاء ذوي التخصص الدقيق أفق بعيد وصدر واسع فإنّهم لن يتمكنوا من تقدير الجوانب الأخرى. فقد تجد أخصائي القلب يحذف أدوية وضعها زميله أخصائي السرطان، والعكس صحيح بحيث ينظر كل واحد منهم إلى مدى ضرر ذلك الدواء من جهة اختصاصه فقط.

إن اعتراض كل واحد منهم على الآخر هو اعتراض علمي في نفسه ابتداءً بحيث لو تكلم في دواعي ما يقرره لما أخطأ، ولكنه غافل عن شيء أهم لا يعارض ما يقول، بل يحتويه ويكامله مع الحقائق العلمية الأخرى، ذلك هو علمية التوازن والتكامل الذي يجب تحقيقه في حالة ما لا تخضع أو تتأثر أو تتفاعل مع عامل واحد فقط من عوامل التأثير والمنفعة والضرر.

إن صديقنا النحوي إذا لم ينس أنه نحوي وهو يقيِّم بحثاً كهذا، فإنه سيظل ينظر إلى هذه الأفكار التجديدية من زاوية علمه فحسب! وهي زاوية اختصاصية تضيّق مداخل النظر الكلي الشمولي بل قد تحجبها، إذ تسارع العقلية الاختصاصية بل تنساق بغير ما تؤدة إلى تحجيم منافذ النظر الأخرى، انسياقاً يأتي من طبيعتها، ومن الحكم على مفردات الأفكار المطروحة وأمثلتها، من حيث انصياعها لأساسيات ذلك الاختصاص "العلمي" وضروراته الفنيّة التقنيّة! وهي أساسيات ترسخت في ذهنه ترسُّخَ الحقائق المطلقة عن ملابساتها، فإذا مرت عليه فكرة ما، لم يستطع هذا الذهن إلا أن يقيسها على هذه "الحقائق" قياساً جافّاً [1] لا استحسان فيه!

[1] – القياس: إلحاق غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم أما الاستحسان: فهو العدول بمسألة جزئية عن الحكم العام لدليل (المالكية) أو العدول بمسألة عن القياس الظاهر إلى القياس الخفي (الحنفية).
والحكم المستثنى من الدليل أو المعدول به عن القياس الظاهر إلى قياس خفي قويت علته يكون العمل به أولى لأن في الحكم الاستحساني المرجَّح على الحكم القياسي علاجا لما يترتب على القياس من مشكلات أحياناً، وفيه رفع للحرج ودفع للضرر... و "تخفيفٌ لحدة القياس ومنعٌ لشذوذه" ومثاله قول الشافعي في السارق إذا أخرج يده اليسرى بدل اليمنى فقطعت، القياس أن تقطع يمناه والاستحسان ألا تقطع (فقه الأولويات للوكيلي 125–130)

الفرق بين العالم والمتخصّص الجامعي!

وممّا يجدر تأمّله التفريقُ بين العالم بعلم ما والمتخصّص فيه بالعرف الجامعي المعاصر، أي من حاز على درجات جامعيّة في ذلك العلم!

فالعالم في العلوم الشرعية وآلاتها من فقه وأصول وتفسير وحديث ونحو وبلاغة... هو ذلك

العالم التقليديّ الذي نعرفه جميعا في تمكّنه من علمه مادّةً بذاتها ولبابها، أما المتخصّصون العصريّون حسب التصانيف الأكاديميّة "ماجستير، دكتوراه" فقد تجد منهم علماء حقيقيّين بجهود أغلبها ذاتيّ، إلّا أنّ الأكثر أو كثيرا منهم ليس بالضرورة أن يكون تخصّصه نفسه يعني حقيقة العلم! إنّما هي درجات تمنح على أبحاث محدّدة أو مسائل ذات طبيعة بحثيّة!

فمثلا ينفق طالب الدكتوراه من عمره سنوات منشغلا بقضيّة من أمثال: "آراء السمين الحلبي في التفسير في القرن الخامس الهجري"! ومثلها رسائل الماجستير. هي هكذا طبيعة الدرجات العلمية الجامعية، وترقياتها.

وعندما كان الاحترام موفورا للحقيقة أكثر من الشكل وما يلحق بالحقيقة من توابع، فقد كان الذيوع والعمل على أمثال هذه القواعد الذهبيّة: "إن كنت ناقلا فالصحّة، أو مدّعيا فالدليل"

أما في عصرنا هذا فقد صار "التخصّص" سلاحًا يُشهر في وجه التحقيق نفسه عندما يأتي على يدي من لا ينطبق عليه وصف التخصص بهذا المعنى!

نعم نستعمل حجة التخصص في سياقها الصحيح، كما في حالة أن يأتي امرؤ ولو مثقّف فيتكلم في شؤون الصحة مثلا بغير علم.

بل حتى لو جاء العالم نفسه!؟ فقه المعرفة!

نعم! فحتى العالم الحقيقي بعلم ما يمكن أن نختلف معه في سياقنا التجديدي هذا! ذلك أنّ الحيثيّة التجديدية أوسع بكثير من حيثيّة التمكّن من المحتوى العلمي!

وقبل أن نقحم هنا مصطلحات كالإيبيستيمولوجيا ودورها، نسوق هذا الاستبصار عن

الإمام الثوري رضي الله عنه: "ليس طلب الحديث من عُدَّةِ الموت لكنه علة يتشاغل بها الرجل"!!؟ قال الحافظ الذهبي في ترجمته من كتابه " تذكرة الحفاظ " (1/ 204، 205) مُعَلِّقًا:

"قلت: صدق والله، إن طلب الحديث شيء غير الحديث، فطلب الحديث اسم عُرْفِيٌّ لأمور زائدة على تحصيل ماهية الحديث، وكثير منها مَرَاقٍ إلى العلم وأكثرها أمور يُشْغَفُ بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة، وتطلب العالي، وتكثير الشيوخ.... فإذا كان طلبك الحديث النبوي (نفسه) محفوفًا بهذه الآفات..... "!!

هذا مثال عن كيفية تحول ماهيات الأمور ولبابها وفي ماذا؟ الحديث النبوي الشريف نفسه (صلى الله عليه وسلم)! فما بالكم بما دونه!؟

وأكثر الآفات العلمية اليوم ربما هي من هذا القبيل، الذي تضخمت فيه الجوانب البحثية والتكميلية والتحسينية والتزيينية و "العلميّة" عن لباب ما يبحثون فيه نفسه! كمثل أستاذ في التفسير ضعيف في التفسير نفسه، ولكنه يعرف مناهج التفسير وتاريخ نشوئه وإسهامات علمائه، وما إلى ذلك...

يمكن تعريف الإيبيستيمولوجيا (فقه المعرفة) – بطريقة مرتّبة بحسب الزمن، وبحسب الفكرة –وبطريقة قد تكون أكثر شموليّة ممّا سواها، إلى درجة الاقتراح أن تصبح هي التعريف الأكمل والأوسع لها، وذلك على الخلفيّة النهضويّة العمليّة التغييريّة التي نحن في سياقها، لا الخلفيّة الفلسفيّة البحثيّة، يمكننا تعريفها هكذا بأنها:

الدراسة النقديّة للعلوم في:

– مبادئها ومصادرها: لتحصيلها، ثمّ: –كيفية تحصيلها: محتواها بغضّ النظر عن فلسفتها. ثم:

– طرائق التفكير التي تنتجها مع: –طبيعتها وقوانينها ومنطقها الخاص ومنهجيّتها. ثمّ:

– نطاقها وحدودها فبالتالي: – صلتها بما حولها وما يتعلّق بها كالحقيقة والاعتقاد والتّبرير.

ثمّ:

– تفسيرها وتبريرها. ثمّ: – قيمتها ونتائجها.

ولا يتسع المقام هنا لبحث كيفيّة دخول فقه المعرفة هذا في مهارات التجديد.

إلّا أنّنا سنذكر لكم مثالا طبيّا عجيبا:

ماذا لو قرأ مثقّف – وليكن لغويّا! – عن الدمار الشامل الذي تحدثه الأمراض المسمّاة بالقاتلة بصمت كالسكري وارتفاع الضغط الشرياني والكولسترول؟ وأنّ نسبتها تزداد بشكل كبير حتى شملت في بعض المجتمعات ربع الناس وثلثهم وبما حتى نصفهم! وأنّ مضاعفة واحدة فقط لمرض واحد منها فقط كالقدم السكرية تكلّف بريطانيا سنويا 10 بليون يورو!

وماذا لو عرف عن النقص الشديد في عدد الأطباء لمواجهة هذه الكوارث؟

ثمّ ماذا لو تساءل بينه وبين نفسه: تُرى ما حجم المعرفة الطبيّة، وعمقها، اللازمة فقط لمحاصرة أرقام هذه الأمراض، بمناورات دوائية لأدوية محدودة!؟

كان يمكن لمثل هذا اللغوي أن يصبح مجدّدا في حقل الطب تجديدا ثوريا يصل إلى حدّ ابتكار تعليم جديد فيه يسمّيه "نظرية الطب المحدود"، يخرّج فيه "جيش الصحة الوقائي" في أقلّ من سنة، وتكون أهمّيّة الواحد من خرّيجيه أكبر من كثير من الأطبّاء أصحاب المهارات الطبيّة الدقيقة النادرة المنقذة للحياة!!؟

7-صعوبة التغيير من الناحية النفسية:

ويعود ذلك إلى أسباب منها:

1-الأنس والألفة بالمتوارَث الممارَس فيصعب تبديله على النفوس

فالأصل في النفس بقاء ما كان على ما كان، خاصة وأن ما ألفته واستأنست به يكون قد كوّن فيها على مرّ العمر شبكة غنية من المنعكسات الشرطية واللزومات المتوهَّمة، في الساحات الخفية من اللاوعي أو اللاشعور، ومثل هذه الشبكة تفعل فعلها غير المرئي في كبح العقل وتثبيط الإرادة، فعدم القدرة على فصل الرباط الوثيق بين الاعتراف بحقيقة ما وبين ما تستلزمه من نتائج وآثار سيئة على واقع المسلمين وأفكارهم استلزاماً متوهَّماً يمنع العقول من الإقرار والتغيير!

خذ الإعراب مثلا فهو حقيقة ذات ارتباطات بالدين، ولكن اكتشاف أنه غير ضروري في حالات معينة يصعب قبوله بسبب الإطلاق في تصوّر حقيقة الإعراب، وما يجرّه ذلك من خطر إلى الارتباطات الدينية لهذا الإعراب بأمور – قلت أو كثرت – هي في نفسها حقائق يمكن الاستفادة منها فوائد كلية، وليس مجرد منافع عابرة. وإن الفرار من إقرار كهذا لا يحجب عنا تلك المنافع فحسب، بل يجعل الدارسين في اضطراب نفسي من مغالبة مستمرة لما يفرض نفسه حقيقة ملموسة، إن لم تكن مباشرة بنفسها فعن طريق آثارها المتفرعة عنها، وحجة الإنكار مسلَّمات دينية غالباً هي في نفسها مسلَّمات حقاً، ولكنها تجرّ التسليم معها

– وهما – إلى ذلك الرباط الذي وُثّق وهماً بين هذه الحقائق التي يُتكلم عنها وعن إنكارها، وبين مستلزماتها الشرطية! ولعل ضرب بعض الأمثلة يجلّي هذا المفهوم:

– كان أحد مدرسي مادة الدين في مدرستي الثانوية ينكر وجود ما يسمّيه الناس بالضمير! وذلك توهماً منه أن استلزام وجوده لاستغناء الناس عن تعاليم الدين حتمي! وذلك على خلفية استغلال كثير من المتفلتين من أحكام الدين لهذا المفهوم لتسويغ تفلتهم، فكان مدرسنا ذاك يقول عن الضمير أنه خرافة! إن تعليماً كهذا لابد وأن يجرّ النفس إلى معايشة تناقض متمثل في تلقين مقولة كهذه تهرباً من لزوم متوهّم وملاحظة موضوعية لكثير من الوقائع يبدو فيها جلياً مفهوم الضمير، ليس أولها ما عقده أهل الجاهلية الأولى من حلفٍ في دار عبد الله بن جدعان يدعو لنصرة المظلوم الضعيف، ولن يكون آخرها أناس ذوو رأفة يغامرون بأرواحهم لحماية إخواننا في فلسطين وغيرها! والعجيب في الأمر أن هذا "الضمير" وسمّه ما شئت هو نفسه الإدراك الإجمالي للخير والشر الذي زرعه الله عز وجل في الإنسان بالإلهام: "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها"، فهو إذن مناط التكليف، وجوهره المعجز في وجوده وطبيعته، وتبعاته فتأمّل!

–استقر المسلمون طوال تاريخ عريق على وجوب التزام مذهب فقهي معين، ولم ينشأ هذا الوجوب عندهم عن نص شرعي ابتداءً، فلا معنى في هذا السياق للرد عليهم بأنه لا واجب إلا ما أوجبه الله؟! ذلك أن القواعد الكلية للشريعة قد توجب كثيراً مما لم يكن واجباً، بل قد تجعل حراماً ما حلالاً! بل واجباً في مكان ما وزمان ما...؟! وقد رأى العلماء ونرى الآن ما رأوه أوضح في هذا الزمان من تفلت الناس من الأحكام الشرعية، وتتبّعها للرخص، ومراوغتها في الاستفتاء، حتى رأينا بالاستقراء صدق مقولة "اللامذهبية قنطرة اللادينية"!

ولكن أكُلٌّ لا مذهبية كذلك؟ هذا ما يستقر في الذهن العادي من اللزوم المتوهم، وينفيه التحقيق في السبب الذي أوجب التزام المذهب، وحال هذا اللامذهبي، فقد نقل مثلا الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثري عن قوم من صوفية الحقائق لا مذهبيتهم، إذ كانوا يتخيَّرون من كل مذهب عزائمه، وهذه مرتبة دونها درجة المذهبي الذي يستبرئ لدينه بالتزامه ذاك، فكيف تكون في هذا السياق شَرّاً ؟!

-ومن شاء الاطلاع على مزيد فعليه الرجوع إلى نظريات التعلُّم السلوكية ومن قبلهم الإمام الغزالي حجة الإسلام في نظريته الرائدة "سبق الوهم إلى العكس".

2ً-الخوف من التغيير

بسبب وقعه في نفوس الناس، وقيام المعارضات والردود، والاتهام ربما في الدين، بسبب المطالبة بالتغيير، أو مجرد الحديث عنه، إما عن اجتهاد أو عن حسد مستبطن.

إن الرأي العام الذي يتكون في بلد ما يصبح أداة إرهاب فكري، يمنع العقول من التفكير المخالف، ويحجز الألسنة عن القول بغير ما ألفه الناس واعتادوه أو اعتنقوه، فيتحول الخوف من الله إلى الخوف من الناس! ويستبدل بالطمع فيما عند الله الطمع بما في أيدي الناس! والبعض الذين يحتفظون بعبوديتهم لله وحده قد لا يجد إلا حكمة المداراة وقناة التغيير البطيء، وتغيير الناس بالحكمة والموعظة الحسنة، وإذا أردت أمثلة لهذه الفكرة فانظر إلى أي بلد، وفتش عمن يجاهر بالرأي الذي يعتقد به وسط أناس لا يعجبهم ذلك الاجتهاد.

ولعل أخطر أشكال الخوف من التغيير هو تغيير الفتوى لأمر ما استلزم تغييرها، حيث تنشأ ما يسميه الشيخ البوطي رحمه الله بجدلية العلاقة بين الأستاذ والتلميذ، فالتلميذ الذي هو نتاج أستاذه وتعليمه هو يطالب الأستاذ بأن يتكلم ولا يسكت؟ ثم إذا أراد الأستاذ الكلام

ألزمه التلاميذ بما يرونه هم من الرأي والفتوى!! إنه ما أسهل أن يأتي طالب علم اليوم وقد شغل ذهنه بالحديث عن البدع شغلاً غير متوازن مع القواعد الكلية للشريعة، وغير متوازن مع التربية المتواصلة، أن يأتي وهو الذي يتكلم صباح مساء عن البدع والمبتدعين وينقل فتاوى كبار علماء الأمة في التاريخ عن وجوب هجر المبتدع، ما أسهل عليه أن يأتي إلى فتوى أستاذه وقد تغّيرت إلى ترك الهجر حفاظاً على وحدة الأمة، فيتهم شيخه بالتغير ومداراة "المبتدعة" والخروج عن "نهجه" الأصلي، هذا إن لم يقذفه بالشتائم! مع أنّه يقرأ لأستاذه من الفقه النادر من أمثال هذه القاعدة الكليّة – وما أشدّ حاجتنا إلى فقه الكلّيّات هذا –:

"إنّ وحدة الأمّة من الأصول الكليّة الثابتة، وهجر المبتدع من الأصول الكليّة العارضة، وإذا تعارض الكلّيّ الثابت مع الكلّيّ العارض أخذنا بالكلي الثابت"!

ومثل النحوي فقيه غيور تقي ولكنه منعزل عن مجتمعه، عزلةً حقيقية أو مجازيّة، حافظ للفروع الفقهية والفتاوى المتعلقة بها، وربما اختلاف المذاهب فيها، ولكن انغماسه في ذلك جعله غافلاً عن القواعد الكلية! التي ترفع حكم الكراهة ب "الحاجيّات"، أو حتى حكم الحرمة ب "الضروريّات"! وحتى لو عرفها ولم يتمرّس فيها ويتدرّب على تطبيقها، فقد يجبن عن اعتمادها فضلا عن تبليغها!

وحتى لو انتبه لها فهو متوجس منها، ومن تطبيقها إذا خالفت كثيراً مما تأسس عنده من الأحكام الفرعية، إن مثل فقيهنا هذا إذا سمع عن عالم مرَّ ومريديه على قوم يشربون الخمر فأراد المريدون نهي العصاة عن منكرهم فإذا بشيخهم ينهاهم أن ينهوا عن المنكر! إن مثل فقيهنا لابد أن تأخذه الغيرة على الدين والتخصص الدقيق في الفروع إلى اتهام ذلك الشيخ

بالتساهل أو الجبن...، ولكنه لو نظر إلى الظروف التي كانت، يعتبرها في صورتها الكلية، لعلم أن ذلك "المفتي المتساهل" أفتى بالنهي عن النهي عن المنكر، لكيلا يتحول أولئك العصاة المخمورون باستيقاظهم إلى منكر أعظم من شرب الخمر! ألا وهو الاعتداء على المسلمين في أموالهم وأعراضهم! نعم! فقد كان هؤلاء المخمورون جنداً من التتار، وكان المفتي الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

دواعي التجديد ومسوّغاته:

1-بطء حركة الأمة وتأخرها وضعفها، ثمة خلل:

إن الناظر اليوم في حال الأمة وحال أعدائها ليرى بسهولة مبلغ ضعفها وتأخرها واضطراب المسالك عليها وليس ذلك في الحقيقة وفي نهاية المطاف إلا ثمرة الفصام بين الأمة ودينها، ضعفاً عن الالتزام بتكاليفه مع أن فيها ما يحييهم، وقصوراً عن تدبره وفهمه بسبب من ذلك الغبار الذي تراكم عليه.

ترى كم من الشباب الجامعي وطلاب المدارس إذا قرأ القرآن يفهمه على الوجه المطلوب فيثير فيه تذوقه الإحساس بجلال الربوبية وجمال هذا الجلال فيدفعه ذلك إلى صدق العبودية والانطلاق لنصرة الله في الأرض، ألم يكن هذا سبباً كبيراً من أسباب الانطلاقة المعجزة للعرب في إسلام وجوههم لله ثم إسلام أقدامهم للريح في نشر هذا الدين والتبشير به في مشارق الأرض ومغاربها. فإذا كنا قد عجزنا عن التواصل مع لغة القرآن – كتاب خاتمة الرسالات – فأي خير يرتجى وراءه.

إن أكثر ما ينفر منه الطلاب اليوم في مدارسهم والناس في حياتهم هو مادة اللغة العربية وهي لسانهم وهذا النفور هو سبب مصائبهم مع لغتهم حيث تتحول دراستهم لها إلى دراسة لا ترتجي من اللغة شيئاً إلا تجاوز امتحانها بأية وسيلة كانت، أمور تدرس للاختبار ثم يطويها الزمن بغير نفع و ثّمة أمثلة كثيرة لهذا التعامل ((التجاري)) مع اللغة لأخذ فكرة عن مدى الترهّل الذي وصلنا إليه في حالنا اللغوية وحال دراستنا للغة وأهدافنا منها وهي ترد في الاختبارات المدرسيّة أو عند التدرّب على خوض الاختبارات, بصيغة قوانين لا تفيد فهماً!

ثم إن ما يدرس لا يجد له مجالاً لتطبيقه إلا في مناسبات نادرة قد تسنح لبعض الطلاب واللغة لا تكتسب بمثل هذا فلذلك لا يطيق الطلاب حفظ قواعد لغة معربة غنية كالعربية بالدراسة فحسب ويا ليتها كانت دراسة سديدة النظر، وبالرغم من التشديد في المدارس على أهمية اللغة وجعلها أحياناً مادة مرسِّبة وبالرغم من وضعها أحياناً في المناهج الجامعية لغير المختصين كما في سورية مثلاً فإنك لا تجد بعد كل هذا ثمرة وإنتاجاً فالطلاب هم هم ولغتهم هي هي.

2-اختلاف أذهان الناس ونفوسهم:

ففي عصر ما أو مكان ما قد يكون ثمة قوم تجري الفلسفة في دمائهم كما يجري الشعر في دماء قوم آخرين فتأتي لتجادلهم بالأدلة المتوافقة مع الفطرة السوية والفكر الصافي عن الدقائق العقلية فيمتنعون عليك فترى حينئذ أن من مقتضى قوله عزَّ وجل "وجادلهم بالتي هي أحسن" أن تسبر أغوار تفكيرهم لنقف على طبيعة أذهان وطرائق تفكيرهم فعلى السلاح الأمضى في محاورتهم ودعوتهم فإن لم تجد بعد ذلك بداً من جدالهم باللغة العقلية الجدلية التي يهووها فأنت بذلك تفعل حسناً مع أنك لم تسر على طريقة من سبقك وإن كان الهدي هو نفسه فالهدي هنا هو الحكم الشرعي والطريقة هي الفتوى، كانت تلك قصة أوائل احتكاك السلف بأصحاب الشبهات الفلسفية بعد اتساع مد الفتوح الإسلامية وكان لابد لهم من الرد عليهم وحوارهم باللغة التي يحبونها ويتأثرون بها ولم يغفل الأئمة عن حقيقة الوضع فمع دخول الكثير منهم في هذا المسلك إلا أنهم عرفوا أن وعورته ليست لأي أحد

لا في دخوله كعالم شرعي ولا في خطاب الناس به فلذا نجد إماماً كحجة الإسلام أبي حامد الغزالي علماً في "الكلام" ونراه مع ذلك صاحب "إلجام العوام عن علم الكلام".

ولكنك إذا جئت إلى هذا العصر وجدت أن الشبهات قد اختلفت وطرائق التفكير كذلك بحيث لو أنك جئت بكتب "الكلام" وألزمت الطلاب بدراستها فأنت تشوش عليهم وتخاطبهم بما لا يفهمون وتجيب عن تساؤلات وشبهات ما خطرت لهم فهم في واد وتلك الكتب في واد آخر بل كأنك بذلك تعطي دواءً للسرطان على ما فيه من خطر وسموم لمن لا يحتاجه.

هذا مع العلم أن التفكير المنطقي هو من سمات هذا العصر حتى في العلم التجريبي الذي يحسب البعض أن له منطقاً غير المنطق النظري في حين أنه يعتمد بعد مرحلة التجربة على القواعد المنطقية في الاستنتاج بل وحتى قبل التجربة في التحضير لها لكيلا تتأثر نتائج البحث بأوهام الربط غير العلمي.

3-اختلاف الأولويات:

فإن كان الناس في زمن ما لديهم من الوقت ما يجعلهم يتزيَّنون بعلوم هي من المحسِّنات لعلوم مقصودة أو بشكل من العلم نفسه يحلو به ويكمل، فإن تلك العلوم المحسِّنة أو ذاك الشكل قد يصبح في زمن آخر من معوِّقات اكتساب تلك العلوم المقصودة أو ذلك الشكل الأساسي الضروري لذلك العلم نظراً لضيق الوقت عن تحقيق أو تحصيل الأمر كله فيغدو ما هو غير ضروري شاغلاً عن الضروري.

خذ مثلاً "علم" النحو فقد يكون من الجميل والممتع والمفيد إتقانه في زمن ما ولكنْ في زمن آخر قد يصبح الاكتفاء ب "النحو" هو الخيار الصحيح دون الدخول في تفاصيل "العلم" ومصطلحاته "البحثية"، وإن صحّ لنا الاصطلاح فنحن نقصد ب "علم" النحو أشياء مثل محل (كيف) من الإعراب وهو لا يؤثر على المنحى الذي نلفظ به هذه الكلمة ولا على معناها الواضح بذاته، ومثل أن المضارع منصوب في أمثال (لن أعمل) ومبني في (لأعملَنَّ)، أما "النحو" فنقصد به أشياء مثل أي شكل للكلمة ننحو به في سياق ما؟ أنقول ذهب الولدَ أم ذهب الولدُ؟ أنقول لن أعملَ أم لن أعملْ؟ أنقول لأعملَنَّ أو لأعملُنَّ؟

علينا إذن تحديد أولوياتنا على ضوء محدودية أوقاتنا وجهودنا وعلى ذلك يجب تنشيط سلسلة طويلة من البحوث لتحقيق ((فقه ما هو أولى)) في حياتنا العلمية والعملية، وفي أثناء ذلك يجب أن تكون لدينا الجرأة على مخالفة عوائد أنفسنا ومألوفاتها! فإن استطعت الجمع بين سنة مؤكدة وواجب فحيهلا، ولكن إذا زاحمت السنة الواجب فعلي الخضوع لنداء العقل والفقه لا الانسياق وراء ما تهواه النفس وإن كان سنة من سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم!

فإذا بحثنا اليوم فرأينا مثلاً أن الأولوية الكبرى في دراسة العربية لفئة من الناس (وهم الأعاجم غالباً) تتمثل في القدرة على فهم ما يُقرأ أو يسمع فيما يتعلق بالإسلام مثلاً فإننا نكون قد وقفنا على فكرتين هامّتين: أولاهما إعداد المناهج الخاصة بتلقي اللغة فحسب دون إنتاجها وهي تختلف اختلافاً كبيراً عن المناهج العامة كما سنرى إن شاء الله، وثانيهما وضع تلك المناهج في البيئة الدينية بمصطلحاتها ولغتها الخاصة.

وإذا صرفنا أنظارنا تلقاء أبناء جلدتنا فوجدناهم ضعفاء حتى في فهم لغة القرآن والحديث وعلومهما أي ضعفاء حتى في "التلقّي" فإن إعداد المناهج لحفظ إنتاجهم من اللحن في هذا العصر غفلة عن فقه الأولويات وسير إلى هدف نبيل عبر طريق لا تناسبه كما سنبيِّنه بالتفصيل لاحقاً بإذن الله تعالى.

4-اختلاف لغة الناس ولغة العصر:

وهو شيء حتمي يقتضي تغيير اللغة التي يقدم بها أي علم من العلوم دون الجمود على شكل معين واصطلاحات متوارثة قد لا تألفها طبيعة العصر أو تنبو عنه أو لا تتفهَّمه. خذ مثلاً فعلاً في العربية كـــ (لأذهبَنّ) فهو في لغة النحويين مبني وخذ فعلاً يماثله تماماً (لن أذهبَ) تجده عندهم معربًا!

وإذا لم يكن ثمة بد من البقاء على اللغة الأصلية للعلم لاعتبارات مهمة فلابد معه من موازنة تلك الضرورة مع قدرة الناس واستعدادهم لاستقبال علم هذا شأنه فالهدف في النهاية ليس تطبيقاً قسرياً لضرورة ما بقدر ما هو إقناع للناس لاكتساب ذلك العلم وإلا لأدى بنا الأمر إلى هجران الناس لما لا يستسيغونه وبالتالي فقدان الهدف الأكبر من وجود علم ما فإذا نفر الناس من اللغة بسبب لغة النحاة فإن علينا أن لا نتعصب فنقول وما علينا إذا لم يعجبهم العلم فليعيشوا جاهلين منحرفي الألسنة أما "نحونا" فسنصونه ولن نرتضي تبديل أسلوبه واصطلاحاته رضي من رضي وسخط من سخط! بل علينا تقريبه إليهم بروحه ومضمونه بالثوب الذي يجعلهم يجيلون النظر فيه ويسحر أعينهم ويمتع أسماعهم.

5-تحقيقات أو طرق لاستغلال حقيقة معروفة على غير ما هي مستغلّة له:

ولا يعني هذا خطأ الأجيال السابقة في ممارستهم أو تجهيلاً للسلف فإن الحكم الصحيح متعلق بمدى العلم الذي تحصل لدي في كثير من المسائل فلو حكمت بشيء بناء على علم لدي ثم اتسع هذا العلم لدى آخرين يأتون من بعدي مثلاً، أو تبين لهم خطأ ما كنت عليه تغير الحكم وكان كلاناً مجتهداً مأجوراً.

ولنضرب مثلاً من خلال هذا المشروع اللغوي الجديد فقد اكتشفنا مثلاً أن العوام "فصحاء" أصلاً وسوّغنا استخدام هذا المصطلح في السياق الذي نحن بصدده وهو سياق الوسيلة التعليمية المثلى، وقد غيَّر هذا الاكتشاف طريقة تدريس العربية للناطقين بها تغييراً جذرياً عجيباً في الكم والكيف إلى درجة أن كتاب التعليم يغدو كتاباً واحداً فقط للمراحل كافة! وإتقان كل صفحة منه لا يستلزم ربما نصف أو ربع الجهد الذي تستلزمه الطرق الأخرى وكذلك عند تذكر معلوماته أو ضرورة مراجعته!

6-الحاجة الماسّة إلى تبيّن المقاصد:

وهي متفرعة من فقه الأولويات، فإحدى الضوابط في الأولويات عند التزاحم هي أن "أحكام المقاصد أولى بالاعتبار من أحكام الوسائل" [1]. والوسائل "شرعت لأن بها تحصيل أحكام أخرى فهي غير مقصودة لذاتها بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب الأكمل، إذ بدونها قد لا يحصل المقصود أو يحصل معرّضاً للاختلال والانحلال" [2].

---

[1] – فقه الأولويات، محمد الوكيلي ص236 منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

[2] – مقاصد الشريعة لابن عاشور ص148 عن المرجع السابق ص237.

وهكذا صارت الوسائل لها حكم المقاصد إلا عند التزاحم "وكلاهما مقصود لكنه مقصود قصد الغايات وهي مقصودة قصد الوسائل" [3]. "وما وجب وجوب مقاصد مقدم على ما وجب وجوب وسائل" [4].

وهنا علينا التفكير في اللغة و"علم" النحو أي منهما مقصود لذاته وأيهما وسيلة للمقصد. إن الحقيقة التي تفرض نفسها تاريخياً هي أن النحو نشأ لحفظ اللغة من اللحن ومع ذلك فقد كان النحو في بدئه ليس شيئاً غير اللغة التي يجب الالتزام بها عند إنشاء الكلام فعندما يأتي عالم يسمع ابنته تقول له ما أجملُ النجومِ؟ فيعرف أنها إنما تقصد التعجب فيقول لها بل قولي: ما أجملَ النجومَ! يكون هذا هو النحو الذي سارع القوم إلى وضعه. ولكن الأمر تطوَّر فيما بعد حتى صار النحو "علماً" بحثياً جامعيّاً على مستوى عال من التعقيد والتطور سواء على مستوى مفاهيمه أو مصطلحاته!

إن المصطلحات التي استقر عليها "علم" النحو ليست شرعاً يحرم مخالفته، ولا كذلك المناهج "النحوية" القائمة على أساس تلك المصطلحات، فإذا وجدنا طريقة ما تيسّر تعلم لغة القرآن واحتجنا لإعادة ترتيب مصطلحاتنا وتجميعها في مصطلحات جديدة تفرض هي الأخرى مناهج جديدة أو أن نهجاً جديداً ونظرة جديدة هي التي ستستتبع تجديد المصطلحات وبحيث لا تقضي الجديدة على القديمة بل تجمعها تحت وظائف معينة وتترك الطريق مفتوحاً أمام من يريد التواصل مع الكتب القديمة... أخذنا بها.

---

[3] – إعلام الموقعين ج153/3 لابن القيم عن المرجع السابق ص238.

[4] – فقه الأولويات، محمد الوكيلي ص239

بين خصوص الاجتهاد وعموم التجديد

وكم ستتعجّب عندما تكتشف كيف يؤثّر مفهوم "الشيء في ذاته والشيء في غيره" الذي ناقشناه في باب "التفكير الوظيفي" من مخطوطتنا "مقدمة في التفكير والتحقيق والتجديد والابتكار والنهضة والغباء عبر العقل والقل والنفس"... يؤثّر حتى في التصوّر الصحيح لعلماء متعمّقين في اختصاصاتهم، في فهم التجديد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله يبعث على رأس كلّ مئة من يجدّد لها أمر دينها"! إذ تنصرف أذهانهم "العلميّة التخصصية" انصرافا تامّا إلى معاني "الاجتهاد العلمي" "الفقهي" و"الأصولي" التخصّصي، والقدرة فيهما لتولّي زمام هذا التجديد! مع أنه عند التحقيق نجد أنّ هذا الاجتهاد لا يتعلّق سوى بجزء صغير جدا من شؤون التجديد! ونجد كذلك كيف يمكن حتى لمن نسمّيهم عوامّ القيام بالتجديد قياما تامّا! نعم! عندما يحيون في قلوب الناس جذر جذور أشجار الخير كلّها! ألا وهو التوحيد بالشكل الذي كان في حياة الصحابة رضي الله عنهم، باذلين التضحيات صابرين لأجل هذا البلاغ! وكما قال العلماء الكبار: "بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين"!

نحو سلفية لغوية وصوفية نحوية:

ونعني بالسلفية هنا معناها اللغوي العام، لكيلا يختطفه المعنى الاصطلاحي المعروف، الذي تكتسي به بعض الحركات الإسلامية في عصرنا، والذي صار يمثل جهداً بشرياً دعوياً خاصّاً له ما له وعليه ما عليه، فإذا جاءنا من يحمل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلَّم "لا تشد الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد" على أنّ النهي عامّ في المساجد وغير المساجد، وكان ينادي بالسلفية على المفهوم المعروف المتداول، فإنه بفهمه هذا وعلى هذه الخلفية يجعل اجتهاده من مظاهر "السلفية"، ويكون عنده السير على خلافه حيدة عن منهج السلف! فإذا ما نقل هذا المثال من باب الفقه والخلاف الفقهي السائغ ليجعله من باب العقيدة فينشره على أنه من "فتاوى العقيدة" صار انتسابه إلى "السلفية" بالمفهوم الاصطلاحي أكثر إيغالاً وبعداً عن معنى السلفية العام الذي يدفع المسلم لاتباعه، ولكنه ليس بالضرورة يوافق إخوانه "السلفيين" على اعتباراتهم، وما يتفرع عنها من الحكم بالتبديع مثلاً في كثير من المواقف منها شد الرحال هذا! حيث يستفتي المجيزون لأمثالها أعلاماً كالجبال في العلم

كأمير المؤمنين في علم الحديث الشريف الإمام ابن حجر العسقلاني وهو قاضي الشافعية في وقته، و من في طبقته من جميع المذاهب الفقهيّة المعتبرة، آخذين بفهومهم التحقيقية للأدلة الشرعية الشمولية لا فهوم غيرهم، مؤصلين ممارساتهم على أساس فهم الدليل لا "اتباع الدليل من عدمه"، واضعين ثقتهم فيهم وفيمن خلفهم من جمهور علماء المذاهب الفقهية، عاذرين مع ذلك خصومهم، ما بقي الخلاف منضبطاً بأصول الخلاف أولاً، وغير متشاكس مع الكليات الأخرى للإسلام ثانياً، من أمثال تقديم وحدة الأمة وهي أصل كلي ثابت على وجوب هجر "المبتدع" وهو أصل كلي عارض.

فعلى سبيل هذا المثال: شدّ الرحال، نجدهم مثلا يحقّقون القول في المسألة هكذا:

"فالحديث المراد به السفرُ لأجل الصلاة، ويبين ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده مرفوعًا "لا ينبغي للمَطيّ أن تشد رحاله إلى مسجد يبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا". وقد حسّنه الحافظ ابن حجر، وهو مبيّن لمعنى الحديث السابق، وتفسير للحديث بالحديث نفسه. وحتى لو خالفتهم في فهمهم وتحقيقهم فلا يصحّ – البتّة – جعل المسألة وأمثالها ممّا هو متداول في السلفية والبدعة والضلالة!

فالمعنى الأصل للسلفية وهدفها الأول مما لا يختلف فيه اثنان، وهو العودة ما أمكن إلى منهج السلف رضي الله عنهم في تعاطيهم للمسائل التي خاض فيها من بعدهم، سواء أكان ذلك لضرورة أم لغير ضرورة، أي إلى الطريقة الفطرية التي تهضم المسائل، وخاصة العقائد هضماً فطرت النفوس عليه، بما لا تستطيع التعبير عنه أحياناً، أو بما لا تود التعبير التفصيلي عنه! كونه قد يفسد التصور أصلا، ولا يكون قادراً على تحمّله، إذ قد تضيق العبارة عن المفهوم، ولا وظيفة لذلك أصلاً، إذ تتحوّل مواد العقائد إلى علم ذي مصطلحات خاصة

جافّة لا روح فيها، بعد أن كانت تكوِّن الإنسان تكويناً متكاملاً متناغما، من غير تقسيمات وتعريفات، أي متفاعلاً مع المفهوم وغافلاً عن "علم" ذلك المفهوم. وما أجمل عبارة الأستاذ بديع الزمان النورسي رضي الله عنه: "التنزّلات الإلهيّة إلى عقول البشر"!

فبهذا المفهوم نريد اليوم أن ننشئ سلفية لغوية! ونعني بها الرجوع إلى العهد النبوي (صلى الله عليه وسلم) والراشدي وما بعده من سنوات تحقق هذه المعاني، وبعبارة أخرى تخيُّل أننا نعيش في ذلك العهد المبارك قبل نشوء "علم النحو" وقد طلب إلينا تأليف كتب في تعليم العربية فنكون بهذا الوضع الزمني في حِلّ من أساليب النحاة وطرائقهم ومصطلحاتهم في تعليم العربية وتحليلها، ولكن ملتزمين بتعليم تلك العربية الفصحى، أحراراً في وضع أي منهج يبلّغنا غايتنا، مع تنبُّهنا لمزالق ذلك ومحاولتنا تجنبَها ما أمكن. ومنها ألّا نقع في الخطأ نفسه الذي انتشر وهو إلزام الجميع (الناس وطلاب العلم) بمنهج واحد صادر عن عقليّة واحدة. إذ يبقى النحو علما ضروريا لطلاب العلم، ولكنّه هو نفسه يحتاج إلى التجديد المناسب، فبحث ك "العامل" مثلا ليس لجميع طبقات هؤلاء الطلاب أنفسهم!

وأما الصوفية النحوية فنقصد بها أول ما يتبادر من "التصوف" وهو ترك فضول العمل والنظر والكلام والزهد في الدنيا، فإذا نسبنا هذه المعاني إلى النحو خلصنا إلى السلفية اللغوية ذاتها.

إضاءة في غرابة!

إنّ التغيير أحيانا لا يتحقّق حتى بقول نبي! بل يحتاج فعله!

نعم! فكلّنا يعرف حادثة السيرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتمّ التسليم في صلح الحديبية، وكان من الشروط ألا يدخل المسلمون في هذه المرة لزيارة الكعبة، ويعودوا العام القادم، فبعدما فرغوا من كتابة وثيقة الصلح طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين أن ينحروا ويحلقوا، ولكن لم يقم أحد منهم! فأعاد طلبه ثلاث مرات ولم يفعلوا!؟ فدخل على أم سلمة فقال: يا أم سلمة ما شأن الناس؟ قالت: يا رسول الله قد دخلهم ما قد رأيت، فلا تكلمن منهم إنساناً، واعمد إلى هديك حيث كان فانحره، واحلق فلو قد فعلت ذلك فعل الناس ذلك، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلم أحدا حتى أتى هديه فنحره ثم جلس فحلق، فقام الناس ينحرون ويحلقون!

فتأمّل كيف لم يفلح حتى قول ليس بحثا أو تحقيقا، بل هو أمر! ومن خاتم الأنبياء والمرسلين! حتى تدخّل بفعله صلى الله عليه وسلم!

ثمّ تأمّل فيمن كان صاحب المشورة! زوجة صالحة عاقلة! عمدت إلى حيلة نفسية تربوية تغييرية تجديدية، لا إلى تحضير خطاب بتأصيل علمي "اجتهادي" عن وجوب اتّباع النبي صلى الله عليه وسلم!

فتأمّلوا مبلغ الصعوبة في التغيير!! لكي نعلم ما نحتاجه جيدا من الفهم، والتفهيم، وحسن الدعوة والتبليغ، والجرأة، مع الصبر والحلم والمصابرة، مع عدم الاستهانة بأصغر مخلوق قد يكتب الله الكريم الوهّاب التغيير على يديه!

"أمَّتى كالمطرِ لا يُدرى أولُّه خيرٌ أم آخرُه"

قال القاضي عياض رضي الله عنه "قال يحيى: كنت آتي عبد الرحمن بن القاسم، فيقول لي من أين يا أبا محمد؟ فأقول له: من عند عبد الله بن وهب، فيقول لي: اتق الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل. ثم آتي عبد الله بن وهب، فيقول لي من أين؟ فأقول له: من عند ابن القاسم، فيقول لي اتق الله، فإن أكثر هذه المسائل رأي، ثم يرجع يحيى فيقول: رحمهما الله، فكلاهما قد أصاب في مقالته. نهاني ابن القاسم عن إتباع ما ليس عليه العمل من الحديث، وأصاب. ونهاني ابن وهب عن كلفة الرأي وكثرته، وأمرني بالاتباع وأصاب. ثم يقول يحيى: اتباع ابن القاسم في رأيه رشدٌ. واتباع ابن وهب في أثره هدًى" (ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، ٣/ ٣٨٦). (نقلا عن بحث "تخريج الفروع على الفروع عند المالكية: المعيار المعرب أنموذجاً"، للباحث علي نجم، جامعة المدينة العالمية).

وهكذا ففي سياق ما وعلم ما يمكننا القول: "ما ترك الأوّل للآخر"، وفي سياق آخر وحقل أو علم آخر يمكننا القول: "كم ترك الأوّل للآخر"! ملخّصين الأمر بالجمع بينهما بقولنا: "ما ترك الأوّل للآخر، وكم ترك الأوّل للآخر، وكلٌّ باعتبار"!؟

وأخيرا إليكم المثال التفصيلي عن

عقليّة التأسيس والتخريج النحويّة!

وعلاقتها بالقولبة المعيقة للانطلاق من القيود!

الضمير المستتر وجوباً في أفعال الاستثناء: "جاء القوم ما خلا زهيرًا"

الضمير المستتر على قسمين: مستتر وجوباً وجوازاً فأما الوجوب فيكون في ستة مواضعَ وأحدها في أفعال الاستثناء مثل "جاء القوم ما خلا زهيراً": ففي تحليله:

قال قوم: الضمير المستتر وجوباً تقديره هو يعود على المستثنى منه،

وقال قوم إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق والتقدير (جاء القوم خلا البعض زهيراً)!

وقال غيرهم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهومِ من الفعل قبله والتقدير (جاء القوم خلا الجاني زهيراً)! أو أن التقدير (جاء القوم لا يكون الجاني زهيراً)!

وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم والتقدير (جاؤوا خلا المجيء زهير)!

فتأمل في هذه الآراء الأربعة وما فيها من تحليل يضطر إلى تقدير الكلام على هيئة لو سمع بها فصحاء العرب قبل مجيء النحاة لظنوا أصحابها أعاجم يتعلمون لغة العرب! والأمر الوحيد الذي كان ينهز العلماء لبحث بهذه الطبيعة هو "الضرورة" العلمية "النحوية" من التخريج والتأسيس على مقدمات واصطلاحات حُررت، فأمثال خلا تسمى أفعالاً وإن كانت في هذا السياق لا تتَصوَّر فعليتها، ولا يحتمل الذهن تخيّل ذلك أصلاً، ولكن لما كانت بالاصطلاح أفعالاً كان لابد من البحث عن الضمير الذي يخصها، (إملاءات لفظية) وحتى مع اعترافهم بأنه محذوف وجوباً فإنهم يبحثون عن صيغة يرون فيها طريقة عود هذا الضمير على مُتعَلّقه!

قال الغلاييني رحمه الله:

"والقولان الأولان أقرب إلى الحق والصواب، ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى الحرف، فهي واقعة (موقع الحرف)، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق..."!

وهاكم مزيد تعليق على هذا الكلام: كلام الحقّ والصواب الناتج عن العقلية النحوية وتأسيساتها وضروراتها، وبالإشارة كذلك إلى أثر هذا المفهوم في تقييد العقول عموما عن التجديد في أي حقل معرفي ومنه الطب نفسه!

فتقريبه القولين الأولين إلى الحق والصواب متأثر بنحوية عقله الذي يترع إلى التحكيم على هدي ما تعلمه من النحو كعلم في مثل إيجاد تخريجة (قائمة على علم النحو) لمثل ((وإن أحد

من المشركين استجارك فأجره)) في كيف جاء اسم بعد حرف الشرط وعلم النحو يوجب كذا وكذا كما مرّ معنا من قبل!

ففي جاء القوم ما خلا زهيراً: (ما خلا) مصنف نحوياً على أنه فعل فليتمّ البحث إذن عن فاعله، وليكن – إذ لم يظهر – ضميراً مستتراً واجب الاستتار مقدّراً بـــ "هو" عائداً على المستثنى منه، وهذا هو القول الأول. أما القول الثاني فيجعل العود على (البعض) المفهوم من الاسم السابق، والتقدير جاء القوم خلا البعضُ زهيراً.

إن تقديرات كهذه كما يظهر متكلّفة لا يمليها إلا التأسيس على مقدمات نحوية...

فإذا جاء من العلماء من يقول "إن هذه أفعال لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى الحرف، فهي واقعة موقع الحرف والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء"... نظرتَ فإذا بالنحوي مبتهجاً من انفتاح طريق أمامه ليفر من تخريجات كالتي رأيناها! ليحل محلها ما اعتبره نهاية الحذق والتدقيق! فلأنها حُمِّلت معنى الحرف والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك حُلَّ الإشكال!! ولم يعد ثمة ما ينهزنا للبحث عن فاعل كهذا، لم يدر في خلد العرب قبل النحاة أنهم نطقوا بأفعال وضيعوا فاعليها ثم تخيلوا وفكروا أين يمكن أن تقدر فواعل تلك الأفعال!

إنّها مسألة طريقة تفكير تزيد الألفاظ من تيهها!

والعجيب أنّ هذا الأمر: التخريج على تأسيسات، مع التأثير الشديد للألفاظ على طريقة التعامل وحقائق الأمور، وانحرافها بالتالي عن السير الطبيعي لها... لا يقتصر على هذه العلوم النظرية، بل وتمتدّ آثارها إلى مجالات عديدة معاصرة جدا، كتعليم الطب ذاته! كما سنرى بإذن الله عند إطلاق نظرية التفكير الطبي!!

"وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا * عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا *
رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.